NMA
for
Contemporary
Research

دور المشاريع الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة في الشمال السوري انموذجاً

تحدي التمويل والتنظيم

محمد خليل

مساعد باحث في مركز نما

أبحاث

أيلول -سبتمبر / 2023

«مركز نما للأبحاث المعاصرة»

مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تُعنى بتقديم الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول القضية السورية، لإسناد صناع القرار والمجتمع بالمعلومات والتحليلات العلمية المساهمة في اتخاذ القرارات العقلانية، وزيادة الوعي وتحقيق التنمية السياسية للوصول إلى تمكين المجتمع.

تأسس المركز في أيلول 2019 في الشمال السورية كمؤسسة ريادة في تقديم الدراسات والأبحاث المعمقة لصناعة سياسات أكثر فاعلية من خلال استجلاب المعلومة الصحيحة وإخضاعها لعملية تحليلية علمية للوصول إلى النتائج المنطقية التي يمكن الاستناد إليها في عملية صناعة القرار الرشيد.

تاريخ النشر: أيلول–سبتمبر/2023

الموقع الإلكتروني
nmaresearch.com

البريد الإلكتروني
info@nmaresearch.com

جميع الحقوق محفوظة © مركز نما للأبحاث المعاصرة

فهرس المحتويات

مقدمة 4

المبحث الأول: المشاريع الصغيرة وتصنيفاتها وأهميتها 8

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة وأهميتها وتصنيفاتها 8

المطلب الثاني: أهمية المشاريع الصغيرة في الدول التي تشهد حالة الصراع 13

المبحث الثاني: واقع المشاريع الصغيرة في الشمال السوري 18

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمعيشي في الشمال السوري 18

المطلب الثاني: طبيعة تمويل وتنظيم المشاريع الصغيرة في الشمال السوري 23

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة ومقترحات لمعالجتها 40

الخاتمة 44

الملاحق 45

المراجع 48

مقدمة

لاقت فكرة المشروعات الصغيرة وتمويلها رواجاً ونجاحاً كبيرين في الكثير من دول العالم، حيث أصبح دعم وتمويل مثل هذه المشاريع من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المنتشرة في الكثير من المجتمعات، بهدف الحد من انتشار ظاهرة البطالة وتأمين فرص عمل للشباب وتحسين المستوى المعيشي للمستفيدين من هذه المشاريع، أيضاً المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يعاني الشمال السوري من تردي الأوضاع الاقتصادية لغالبية سكانه، بسبب الكثافة السكانية نتيجة موجات النزوح على المنطقة وانتشار المخيمات بشكل كبير فيها، وعدم توافر فرص عمل للكثير من أرباب الأسر وحالة الصراع الدائرة في المنطقة؛ مما زاد من انتشار ظاهرة البطالة، وكان لابد من حلول تخفف من انتشار هذه الظاهرة، وأولها تفعيل المشروعات الصغيرة، وقد عملت بعض المنظمات والمؤسسات الفاعلة بعد عام 2018م (مع ظهور حالة استقرار نسبي في المنطقة) على نشر فكرة المشاريع الصغيرة ودعمها، ونجح العديد من هذه المشاريع وعادت بالفائدة للمستفيدين منها، لكن ما مدى قدرة هذه المشاريع التي تقام في المنطقة على تشغيل أكبر عدد أكبر من السكان الذين هم عاطلين عن العمل مما يحد من انتشار البطالة.

يتحدث هذا البحث عن أهمية المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية، ويسلط الضوء على دور هذه المشاريع ومدى فاعليتها في الشمال السوري المحرر ومدى مساهمتها في التخفيف من البطالة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في الشمال السوري المحرر، ودورها في تشغيل الشباب وتفعيل طاقاتهم لتحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي، وذلك من خلال جمع آراء المستفيدين من المشروعات الصغيرة، والتعرف على دور المنظمات في تمويل هذه المشاريع والقدرة على تنظيم عملها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استعراض تجربة المشروعات الصغيرة في الشمال السوري ومدى فاعليتها في الحد من انتشار معدلات البطالة المرتفعة.

إشكالية البحث:

من الملاحظ أن المشروعات الصغيرة حازت على اهتمام كبير في الكثير من دول العالم لدورها في عملية الإنتاج وتشغيل وتأمين فرص عمل للشباب، فما مدى **قدرة المشروعات الصغيرة على توفير فرص عمل للشباب في الشمال السوري المحرر**، ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما مدى أهمية المشروعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى قدرة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة من خلال تأمين فرص عمل للشباب؟
- ما مدى قدرة المنظمات العاملة في المنطقة على دعم وتمويل المشاريع الصغيرة؟

فرضية البحث:

تساهم المشاريع الصغيرة في تأمين فرص عمل للشباب في الشمال السوري مما يقلل من نسبة انتشار ظاهرة البطالة، وتعمل المنظمات الإنسانية الفاعلة في المنطقة على دعم وتمويل هذه المشاريع ولكن بشكل محدود.

مناهج البحث:

المنهج العلمي التجريبي: اعتمد البحث على هذا المنهج لدارسة موضوع البحث على أرض الواقع وفهم مدى قدرة المشاريع الصغيرة على الحد من ظاهرة البطالة بشكل فعلي في الشمال السوري، والاعتماد على أداة البحث العلمي التالية:

الاستبيان: يحتوي الاستبيان على مجموعة من الأسئلة موجهة لفئة المستفيدين من المشاريع الصغيرة، بهدف التعرف على قدرة المشروعات الصغيرة بمختلف أنواعها في توفير فرص عمل للشباب وتحقيق دخل جيد للمستفيدين، والتعرف أيضاً على دور المنظمات في دعم المشروعات الصغيرة وتمويلها بشكل فعلي وآلية دعمها ومتابعتها لهذه المشاريع، وتسليط الضوء على أبرز المعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة.

التعريفات الإجرائية:

المشروع الصغير: هي تلك الانشطة الاقتصادية ذات الكيانات المحددة التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 5 إلى 50 عامل، وأن المشروعات الصغيرة هي التي تحدد بأنشطة محددة وتمارس عملياتها وفعاليتها الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة.

التنمية الاقتصادية: هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يركز على تحسين الظروف الماليّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للدول وتأخذ التنمية الاقتصاديّة بعين الاعتبار عوامل مختلفة تؤثر على هذا التحسين وجودته، مثل عوامل الصحة والتعليم وظروف العمل والسياسات المحليّة والدوليّة وظروف الأسواق.

البطالة: هي عدم الحصول على فرصة عمل على الرغم من توفر القدرة عليه ومداومة البحث عنه، وهي ظاهرة اقتصادية تنتج عن اختلال التوازن في سوق العمل الذي يشهد فائضا في الطلب مقارنة بفرص العمل الموجودة (العرض).

الحدود الزمانية والمكانية:

الحدود المكانية: الشمال السوري (محافظة إدلب).

الحدود الزمانية: 2018- 2022م.

الحدود الموضوعية: دراسة ما يتعلق في المشروعات الصغيرة وفاعليتها وتمويلها في الشمال السوري.

المبحث الأول:
المشاريع الصغيرة، أهميتها وخصائصها.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة وأهميتها.

لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة فتختلف التعاريف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا أنه يوجد أكثر من 55 تعريف للمشاريع الصغيرة في 75 دولة، ويتم تعريف المشاريع الصغيرة اعتماداً على مجموعة من المعايير أهمها: عدد العمال- رأس المال- أو خليط من المعيارين السابقين، وهناك معايير أخرى.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10-50 عامل، ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها بين 10 و50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية

ومراحل النمو التي بلغتها. عرفت الهيئة الأوروبية المشروعات الصغيرة - التي توظف ليس أكثر من 10 عاملين بشكل دائم، أما التي توظف بين 10-99 عامل بالمنشآت الصغيرة أما التي توظف بين 100-499 عالم بالمنشآت المتوسطة أما التي توظف أكثر من 500 عامل فهي المنشآت الكبيرة.[1]

حيث يعرفها البنك الدولي باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيار مبدئي، فيعتبر المشروع الصغير الذي يبلغ عدد عماله أقل من 50 يعامل، ويوجد العديد من الدول التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة.[2]

يمتاز استخدام معيار عدد العمال ببعض المزايا منها:

يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.

مقياس ومعيار ثابت وموحد، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.

من السهولة جمع المعلومات حول هذا العمل.

وتعتمد دول أخرى على استخدام حجم رأس المال كمعيار لتعريف المشاريع الصغيرة، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات من دولة لأخرى.[3]

أيضاً يمكن أن يتم تحديد المشروع الصغير تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي لدولة ما، واختلاف المعايير التي يبنى عليها تصنيف المشروعات، فقد حددت «لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية» الصفات التي يجب أن ترافق

(1) أحمد السيد كردي، تعريف المشروعات الصغيرة، كنانة أونلاين، 2015، على الرابط التالي: https://www.kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/777275 .

(2) محمود البنداري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. أهميتها ومعوقاتها، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، مجلد 1، عدد 1، 2017، ص 303.

(3) محمود البنداري، المرجع السابق، ص 304.

المشروع ليعد على أنه مشروع صغير، وهي:

استقلالية إدارة المشروع وارتباطها بإدارة المشروع فقط.

ملكية المشروع لشخص واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد.

محدودية المنطقة التي يمارس المشروع عمله فيه.

محدودية حجم المشروع بالنسبة للقطاع الذي يعمل فيه.[٦]

تتمتع المشاريع الصغيرة بأهمية كبيرة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من دول العالم، ولا سيما في الدول النامية والتي تشهد أوضاع اقتصادية وسياسية بالغة الصعوبة، حيث يكون من الصعب إقامة مشاريع كبيرة تحتاج إلى رأس مال كبير، فيتم اللجوء إلى المشروعات الصغيرة التي لا تحتاج إلى رأس مال:

أهمية المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية:

مع حصول المشروعات الصغيرة على أهمية كبيرة في الكثير من الدول، فإن دورها يظهر بشكل جلي في تحقيق التنمية الاقتصادية لدولة ما، ويمكن حصر هذا الدور في عدة نقاط أهمها:

تثمين قوة العمل: من خلال استعمال التكنولوجيا المتطورة وقليلة رأس المال، كثيفة العمل.

تعبئة الموارد المالية: من خلال جمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجميع الأموال، أو كان أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم، وبالتالي تشكيل طاقات إضافية تمكنهم من إبراز كفاءتهم والمحافظة على استقلاليتهم المالية ووحدتهم.

رفع إنتاجية العمل: من خليل تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار لضمان سير العمل بشكل جيد، أيضاً السيطرة على سير العمل نظراً لصغر حجم المشروع.

(٦) المفاهيم الإدارية، هارفارد بزنس ريفيو، على الرابط التالي: https://cutt.us/V6gr3 .

نمو التجارة الخارجية: تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستيراد.

توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية.

حماية الطابع الصناعي المحلي: في ظل التطورات الراهنة وفي ظل انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات والتي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك فإن هذه المشروعات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق الجودة.[1]

أهمية المشاريع الصغيرة في التنمية الاجتماعية:

يعتبر العمل الحرفي من المشاريع الصغيرة التي تعكس مستوى الازدهار الثقافي والاجتماعي في أي مجتمع، حيث أن المشاريع الصغيرة هي العامل الأمين والمستودع الملائم للثقافة البشرية والموروث الحضاري، كما تلعب المشاريع الصغيرة دور كبير في امتصاص البطالة والتخفيف من حدة انتشارها.[2]

أيضاً تساعد المشروعات الصغيرة التخفيف من ظاهرة النزوح الريفي باتجاه المدن من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية، بالتالي تقريب فرص التشغيل من سكان تلك المناطق الريفية.[3]

كما تلعب دور بارز في حالات الصراع من التخفيف من انتشار ظاهرة البطالة مع عدم القدرة على إقامة مشروعات كبيرة تحتاج إلى رأس مال كبير لتستوعب أعداد الشباب الذين هم بحاجة إلى عمل.

(1) محمد سرحان سليمان، المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (المفاهيم-الأهداف-التقييم)، محاضرة ألقيت على طلاب الدراسات العليا-قسم بحوث التسويق، 2016.

(2) صلاح عمر بلخير-سامي صالح الهندي، المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت دراسة ميدانية، جامعة حضر موت، 2019، ص 622.

(3) محمد سرحان سليمان، مرجع سابق.

خصائص المشاريع الصغيرة:

1. مالك المنشأة هو مديرها (الملكية الفريدة): إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
2. انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة.
3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية حيث تعتمد المشاريع الصغيرة على المواد الخام الأولية الموجودة في البيئة المحيطة وذلك بسبب عدم القدرة على الاستيراد.[1]
4. سهولة التأسيس، حيث أن رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
5. غير رسمية حيث يبلغ على أنشطة الأعمال الصغيرة الصبغة غير الرسمية وذلك بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم المشروع، وكذلك بسبب قرب العاملين من بعضهم البعض ومعرفتهم لبعضهم حيث تشير الإحصاءات إلى أن 69٪ من المشروعات الصغيرة يعمل بها أقرباء لأصحاب تلك المشروعات.
6. المركزية: تتسم المشروعات الصغيرة بالمركزية في أعمالها حيث يقوم مالك المشروع نفسه أو بمساعدة بعض المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المشروع.
7. عدم الاهتمام الكبير في جوانب البحث والتطوير حيث أن هذه المشروعات في الغالب لا تستخدم تقنيات معقدة، وذلك لأن البحث والتطوير يحتاج إلى أموال وخبرات للقيام به وهذه الأموال لا تتوافر لدى مثل هذه المشروعات.

(1) محمد عبد الله أبو غزالة، إدارة المشاريع الصغيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015، ص 45.

8	الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.(1)
9	المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يساعد على توزيع عادل للدخل والثروة وتحقيق التوازن الجغرافي.
10	قدرة المشاريع الصغيرة على تلبية احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواء على صعيد المنتوجات والخدمات.
11	تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة لذا فهي تلعب دور كبير في تخفيف حدة البطالة من خلال فرص العمل التي توفرها.(2)

المطلب الثاني: أهمية المشاريع الصغيرة في الدول التي تشهد حالة الصراع.

تعاني الدول التي تشهد حالة حرب أو صراع من عدم استقرار أمني واقتصادي وتدني الأوضاع المعيشية للسكان، مع تراجع اقتصاديات الدولة وتقلص المشاريع الاستثمارية فيها، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرتي البطالة والفقر بشكل كبير، وهنا يكون دور المشاريع الصغيرة هام جداً في تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للدول التي تشهد حالة صراع، وقد عملت المشاريع الصغيرة على الحد من ظاهرة البطالة في فترة من الفترات في العديد من الدول التي تشهد حالة صراع وعدم استقرار.

كما في الصومال حيث تعمل البنوك المحلية على كبح جموح البطالة والعمل على توفير فرص عمل لآلاف الشباب من خلال تمويل المشاريع الصغيرة المُدرة للدخل، فقد لاقت هذه المشاريع ترحيب حكومي ومن

(1) محمد عبد الله أبو غزالة، المرجع السابق، ص 46.

(2) محمد عبد الله أبو غزالة، المرجع السابق، ص 47.

مؤسسات مالية دولية، حيث أنها خلقت الكثير من فرص العمل للشباب، وخاصة خريجي الجامعات، بسبب غياب سوق العمل وعدم تكافؤ الفرص في الشركات والمؤسسات التجارية، وتنوعت هذه المشاريع ما بين ورش صغيرة وتجارية، والزراعة والطاقة البديلة وغيرها من المشاريع.[1]

وتكمن أهمية دعم وتمويل هذه المشاريع في مساعدة ذوي الدخل المحدود حيث تحدث «عبد الرحمن شيخ أبو بكر» أنه لم يتمكن من تحقيق أرباح من مشروع «بسطة الخضراوات» التي يبيع من خلالها؛ إلا بعد حصوله على دعم من بنك «أي بي إس» لدعم ذوي الدخل المحدود وأصحاب المشاريع الصغيرة، وقد قال عبد الفتاح محمد، المسؤول الفرعي لمشروع التمويل الأصغر من بنك «أي بي إس»، إن المشروع حقق نتائج ملموسة، وساهم في الحد من البطالة للكثير من الشباب، حيث مول البنك نحو 7 آلاف شخص بجميع أفرع البنك في الأقاليم الصومالية.[2]

من الملاحظ أن تجربة المشاريع الصغيرة وتمويلها لاقت نجاحاً في الصومال وخلقت العديد من فرص العمل للكثير من الشباب الصومالي، وكان أساس نجاح هذه المشاريع هو القدرة على تمويلها ومساعدة أصحاب الدخل المحدود.

أما في فلسطين تعتبر المشاريع الصغيرة من أحد أهم الأدوات التي حققت التنمية الاقتصادية ، وأنها حجر الزاوية في عملية التطور الاقتصادي، وتختلف آلية التعامل مع المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية، وهي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فبينما تصنف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشروعات حسب طبيعة عملها، تصنف وزارة المالية المشروعات حسب الشرائح الضريبية للمكلفين،

(1) "التمويل الأصغر" أداة بنوك صومالية للحد من بطالة الشباب (تقرير)، الأناضول، 2021، على الرابط التالي: https://cutt.us/3xYQt .

(2) "التمويل الأصغر" أداة بنوك صومالية للحد من بطالة الشباب (تقرير)، المرجع السابق.

كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998م يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة،[1] بحسب قانون الاستثمار الفلسطيني، كما عملت المشاريع الصغيرة على الحد من انتشار ظاهرة البطالة من خلال تأمين فرص عمل للشباب في فلسطين، وتتوزع المشاريع الصغير في فلسطين بين:

1- **المشروعات الصناعية** (صناعات استهلاكية صغيرة، أو مهن وحرف صناعية).

2- **المشروعات التجارية** (تجارة الجملة والتجزئة، الوكلاء والسماسرة).

3- **المجالات الخدمية** (المكاتب الخدماتية المختلفة، ووكالات السياحة والتأمين وغيرها، والخدمات الفندقية، والخدمات الشخصية والنقل).

4- **المشاريع النسوية الصغيرة**، التي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.

5- **الحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين** بشكل متفاوت، إضافة لمهنة الصيد البحري في قطاع غزة.

(1) دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية-مجلة علمية ومحكمة، المعهد المصرفي الفلسطيني، المجلد 2، العدد1، 2015، ص 30.

وقد واجهت المشاريع الصغيرة تراجع في فترة من الفترات في فلسطين نتيجة عدة أسباب، أهمها:

- محدودية رأس المال.
- زيادة مخاطر الاستثمار، نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية.
- الاعتماد على العمالة الكثيفة غير المؤهلة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً.
- الضعف في إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل تنفيذها.
- الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في غالبية مراحل المشروع.
- صعوبة الحصول على قروض ميسرة، واعتماد غالبية المشروعات على التمويل الذاتي البسيط.[٦]

إلا أنه رغم هذه الصعوبات التي واجهتها المشاريع الصغيرة شهد هذا القطاع نمو وتطور مما ساهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني بصورة مستمرة، وشهد هذا القطاع تطور من حيث عدد المشروعات الصغيرة التي تم العمل عليها، وتطور عدد العاملين في هذه المشروعات، وزيادة تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للمشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية، مما ساهم في توفير فرص عمل للكثير من الشباب والحد من ظاهرة البطالة.

يمكن الاستفادة من التجربة الفلسطينية من خلال الأخذ بعين الاعتبار العراقيل التي قلصت دور المشاريع الصغيرة والعمل على مواجهتها لتسهيل عمل المشاريع الصغيرة في الشمال السوري ومحاولة طرح حلول لمعالجة هذه المعوقات.

(٦) دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، المرجع السابق، ص 30.

أيضاً الاستفادة من التجربة الصومالية التي أثبتت نجاح المشاريع الصغيرة ودورها في الحد من انتشار ظاهرة البطالة، من خلال تمويل هذه المشاريع وعدم الاعتماد على التمويل الذاتي البسيط.

كما تساهم المشاريع الصغيرة في حالات الحروب والصراع في تأمين فرص عمل للكثير من الشباب، حيث يمكن لحالة الصراع أن تعطل الكثير من المؤسسات المعامل والمصانع والبنى التحتية، ويكون من الصعب إعادة تشغيلها، مما يوسع انتشار ظاهرة البطالة، فتكون المشاريع الصغيرة هي الحل الأمثل للحد من البطالة وتأمين فرص عمل للشباب، حيث من الصعب إقامة مشاريع كبيرة تحتاج إلى رأس مال كبير في ظل أوضاع غير مستقرة، وبما أن المشاريع الصغيرة لا تحتاج إلى رأس مال كبير فيمكن العمل بها لتشغيل الشباب، حيث تتمتع المشروعات الصغيرة بقوة كبيرة بقدرتها في التأثير في نواحي مختلفة اقتصادية واجتماعية، كما تساهم في الحد من انتشار ظاهرة البطالة في كثير من البلدان التي تشهد حالة حرب وصراع، حيث تكون السبيل الأمثل لتنمية اقتصاد الدول، كما تعتمد عليها الكثير من الدول النامية التي تعاني من تراجع اقتصادي.

كما هو الحال في الشمال السوري فقد نشطت الكثير من المشاريع الصغيرة بعد عام 2018م حيث شهدت المناطق المحررة حالة استقرار نسبي، مما شجع على تفعيل بعض المشاريع الصغيرة منها الحرفي والزراعي والتجاري والخدمي، إما بتمويل ذاتي أو بتمويل من منظمات أو جمعيات خيرية، فبعد التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة وتصنيفاتها وخصائصها وأنواعها وذكر بعض التجارب في الدول التي تعاني من حالة عدم استقرار على الصعيدين السياسي والاقتصادي، سيتم تسليط الضوء في المبحث الثاني على المشاريع الصغيرة في الشمال السوري المحرر ومدى قدرتها على الحد من البطالة بشكل فعلي وتوفير فرص عمل للشباب، والاستفادة من تجربتي الصومال وفلسطين.

المبحث الثاني:
واقع المشاريع الصغيرة في الشمال السوري.

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمعيشي في الشمال السوري.

بعدما قضى الشمال السوري سنوات من الصراع وحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني أصبح مفكك اقتصادياً، وافتقد إلى تنظيم يحسن من واقعه الاقتصادي، ومع تزايد موجات النزوح إلى هذه المنطقة الجغرافية الصغيرة، وتزايد عدد السكان أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة بشكل كبير، وانتشار الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن نحو 90٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر،[٦] ولا يعتبر الوضع الاقتصادي في الشمال السوري مستثنى من ذلك، حيث يعيش قرابة 80٪ من سكان الشمال السوري على المساعدات الإنسانية نصفهم من الأطفال، فيما بلغ عدد النازحين

(٦) علي فياض، الفقر يُوسّع رقعته في سوريا.. والمحنة تضرب 90٪ من السكان، نون بوست، 2022، على الرابط التالي: https://www.noonpost.com/content/43872 .

في المنطقة حوالي 2,8 مليون نازح داخليًّا، منهم 1,7 مليون نازح يعيشون في المخيمات.[1]

كما يعاني أكثر من 75٪ من السكان من انعدام الأمن الغذائي (أي 3,1 ملايين من أصل 4,4 ملايين شخص)، في وقتٍ تراجعَ فيه تمويل المساعدات الإنسانية بشكل واضح، وسط مخاوف مستمرة بإيقاف عملية تمرير المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا، ما ينذر بتفجُّر الأوضاع الإنسانية وحدوث مجاعات وتضاعُف الاحتياجات الإنسانية.[2]

وترتفع معدلات البطالة في الشمال السوري إلى مستويات قياسية، نتيجة قلة فرص العمل المتوفرة وحركة النزوح الشديدة والمتكررة بين المناطق، مع انخفاض حاد في الأجور في منطقة تعدّ ذات كثافة سكانية عالية، حيث يُقدَّر عدد سكان مناطق الشمال السوري المحرر بـ 6,7 ملايين نسمة بشكل تقريبي، يعيشون على مساحة قدرها 20,3 ألف كيلومتر مربع، بكثافة تصل إلى 330 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد.[3]

ويشير تقرير صادر عن فريق «منسّقو استجابة سورية» بداية عام 2022، إلى أن «نسب معدّلات البطالة تجاوزت 85٪ دون وجود حلول لإنهاء ظاهرة البطالة أو إيجاد فرص عمل للمدنيين في المنطقة بحيث تحقّق الاكتفاء الذاتي لهم ولعائلاتهم».[4]

مع ذلك نلاحظ في السنوات الأخيرة بعد أن شهدت المنطقة حالة من الاستقرار النسبي على المستويين السياسي والاقتصادي انتشار مفهوم المشاريع الصغيرة كأحد أدوات التنمية الاقتصادية وملجأ لتأمين فرص

(1) علي فياض، اقتصاد الشمال السوري.. تحدٍّ جاد أمام مشروع "المنطقة الآمنة"، نون بوست، 2022، على الرابط التالي: https://www.noonpost.com/content/44506 .

(2) علي فياض، اقتصاد الشمال السوري.. تحدٍّ جاد أمام مشروع "المنطقة الآمنة"، المرجع السابق.

(3) علي فياض، اقتصاد الشمال السوري.. تحدٍّ جاد أمام مشروع "المنطقة الآمنة"، المرجع السابق.

(4) علي فياض، اقتصاد الشمال السوري.. تحدٍّ جاد أمام مشروع "المنطقة الآمنة"، مرجع سابق.

عمل للشباب في المنطقة، وقد عملت العديد من المنظمات على تأمين دعم وتمويل لهذه المشاريع من خلال دعمها مالياً أو تقديم تدريبات مهنية للقائمين على هذه المشاريع، أيضاً تقديم دعم لتأسيس هكذا مشاريع، وللتعرف على طبيعة هذه المشاريع وقدرتها على الحد من البطالة، ومعرفة مدى قدرة المنظمات على دعم المشاريع الصغيرة والمعوقات التي تواجهها هذه المشاريع.

وقد اعتمد هذا البحث على استبيان إلكتروني يحتوي على مجموعة من الأسئلة حول المشاريع الصغيرة وطبيعة عملها وتمويلها وتم توزيع الاستبيان على عدد من المستفيدين من مشاريع تدعمها بعض المنظمات في مناطق مختلفة بمحافظة ادلب، حيث استهدف الاستبيان 71 مشروع من المشاريع التي تُدعم من منظمات فاعلة في المنطقة سواء بهدف التوسعة أو التأسيس، وللتعرف على طبيعة عمل وتمويل هذه المشاريع سيتم تحليل ردود الاستبيان في المطلبين الثاني والثالث.

المطلب الثاني: طبيعة تمويل وتنظيم المشاريع الصغيرة في الشمال السوري.

قامت بعض المنظمات بدعم وتمويل العديد من المشاريع الصغيرة في محافظة إدلب منها مشاريع في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والحرفية وغيرها، وقد استهدف الاستبيان 71 مشروع صغير ممولّ من منظمة في مناطق مختلفة بمحافظة إدلب، ويمكن التعرف على الخصائص الديموغرافية والشخصية للمستفيدين من هذه المشاريع من خلال تحليل ردود الأسئلة الأولى من الاستبيان.

جدول رقم (٦) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس

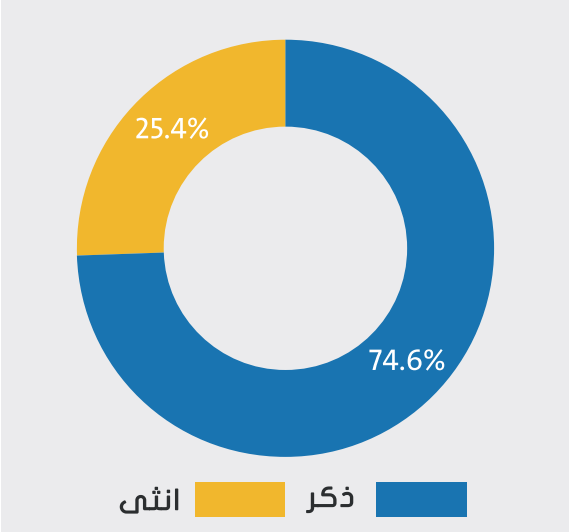

يشير الجدول السابق إلى وجود تفاوت بين الذكور والإناث حيث وصلت نسبة الذكور إلى 74,6٪ مقابل نسبة الإناث 25,4٪، وربما هذا يعود إلى العادات والأعراف السائدة وتحمل الرجل مسؤولية العمل وتحمل الأعباء المادية المترتبة عليه اتجاه أسرته

جدول رقم (2) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب العمر

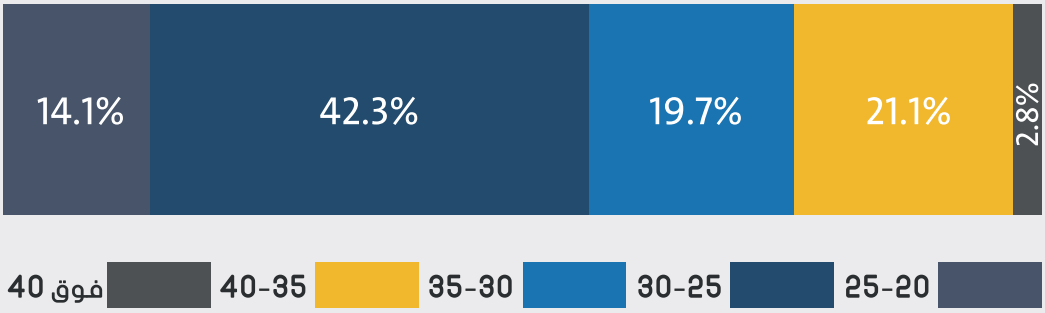

بحسب الجدول السابق فإن النسبة الأكبر للمستفيدين من المشاريع الصغيرة هم الفئة العمرية التي تتراوح بين (25-30 سنة)، ويمكن أن يكون ذلك بسبب قدرتهم على العمل والإنتاج أكثر من الفئات الأخرى، أو يكون الأمر عائد إلى الشروط التي تضعها المنظمة على المستفيد لتقديم الدعم والتمويل لمشروعه، ويمكن أيضاً بسبب معرفة الشباب أكثر بطرق التقدم على طلب الاستفادة من منح المشاريع التي تقدمها المنظمات ورغبتهم بفتح مشاريع جديدة.

وتتركز النسبة الأكبر من أعمار الإناث في الفئة الثانية (25-30 سنة) حيث حصلت على 8 من أصل 18 رد، كما أن نسبة الذكور تتركز أيضاً في الفئة الثانية (25-30 سنة) حيث حصلت على 22 من أصل 53 رد.

جدول رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى العلمي

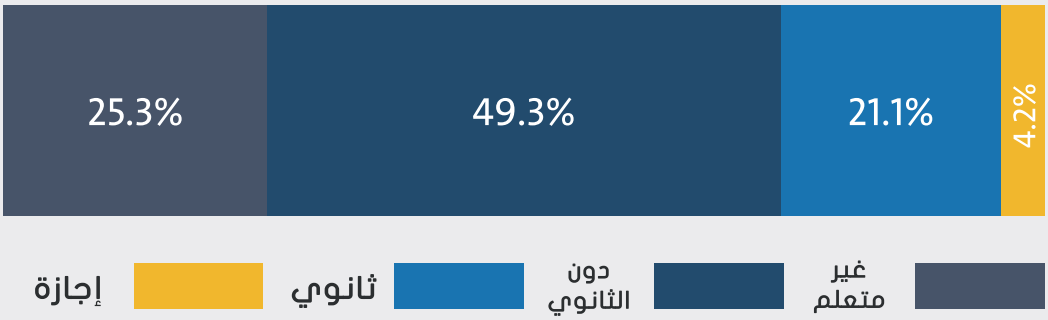

تتركز غالبية المستفيدين من المشاريع ضمن الثلاث فئات الأولى (غير متعلم- ما دون الثانوي- الثانوي)، وذلك لإن غالبية المشاريع المدعومة (كما سنرى فيما بعد) هي مشاريع حرفية وثروة حيوانية وتجارية، ومثل هذه المشاريع لا تحتاج إلى كفاءات علمية عالية بقدر حاجتها إلى اليد العاملة، أيضاً يمكن أن يكون السبب هو توجه حاملي الشهادات الجامعية والدراسات العليا للعمل في المنظمات والمؤسسات الأخرى لقدرتهم على الحصول على فرص عمل جيدة وأكثر مردوداً من هذه المشاريع، والنسبة الأكثر من الإناث هم من الفئة الثانية (ما دون الثانوي) حيث حصلت هذه الفئة 10 من أصل 18 رد.

جدول رقم (4) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

يشير الجدول السابق إلى تركز غالبية المستفيدين من الفئة الأولى (المتزوج) حيث حصلت على ما نسبته 67,6٪، يمكن أن يكون من ضمن الشروط التي تضعها المنظمة لدعم المستفيد أي الأولوية للمتزوج كتثقيل للحالة.

ويشمل القسم الثاني من الاستبيان مجموعة من الأسئلة حول كيفية دعم المشاريع الصغيرة من قبل المنظمات وكيفية عملها

جدول رقم (5) التوزيع النسبي للمنظمات الداعمة للمشاريع الصغيرة

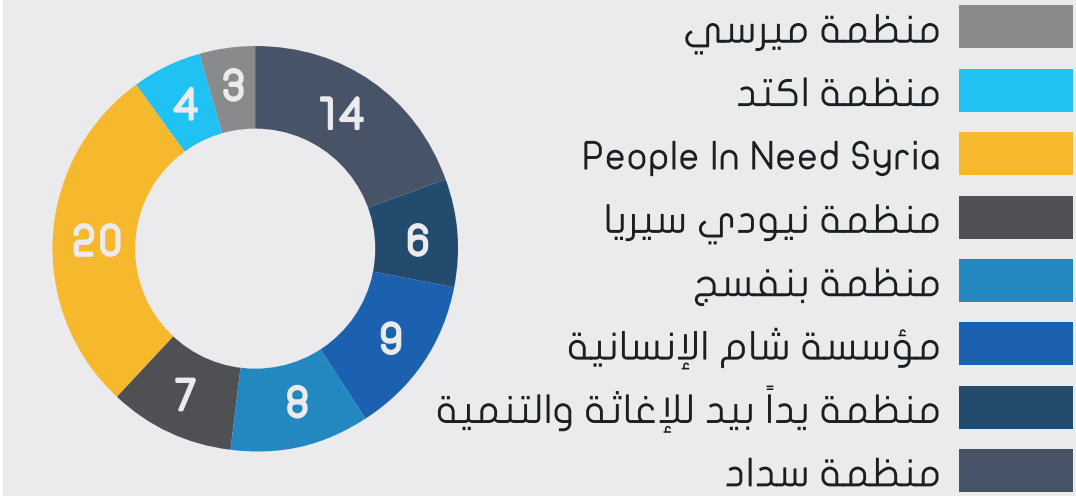

إن الجدول السابق يوضح توزيع المشاريع التي استهدفها الاستبيان على عدد من المنظمات الداعمة لها في محافظة إدلب، ويوجد العديد من المنظمات الأخرى تقوم بدعم مشروعات صغيرة.

جدول رقم (6) التوزيع النسبي للمدخلات التي وفرتها المنظمة

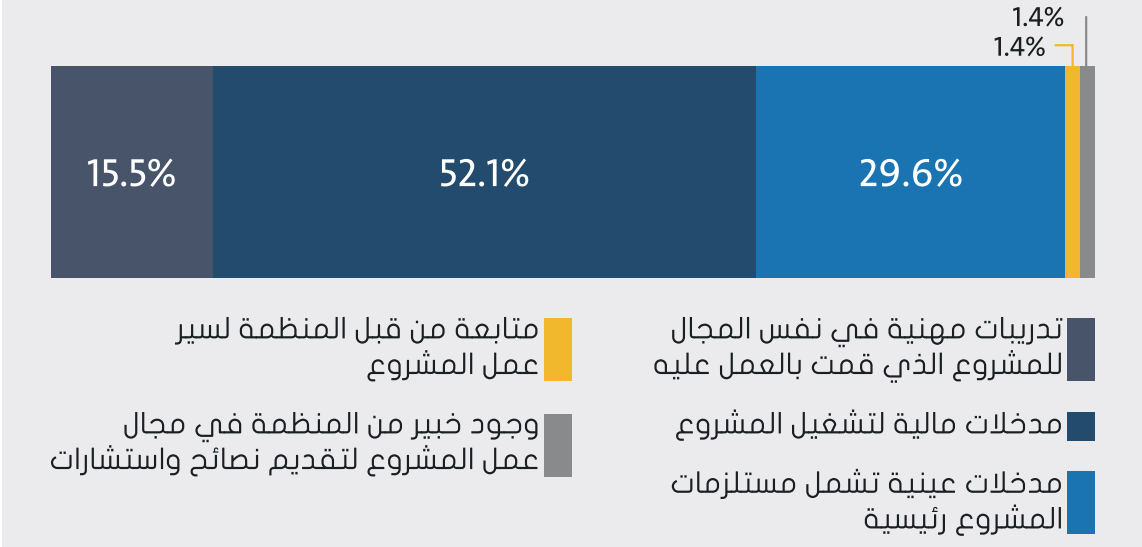

يشير الجدول السابق إلى أن المدخلات المالية الذي قدمتها المنظمات إلى المشاريع الصغيرة حصل على النسبة الأكبر من بين المدخلات حيث حصل على ما نسبته 52,1٪، وتليه المدخلات العينية بما نسبته 29,6٪، وهذا يدل على أن المنظمات تدعم المشروعات الصغيرة بمدخلات مالية وأخرى على شكل تدريبات مهنية أيضاً مدخلات عينية خاصة بمستلزمات المشروع، لكن الملاحظ أن الدعم المادي هو الأكثر حصولاً على تكرارات.

إن التدريبات المهنية التي قدمتها المنظمات للمستفيدين كانت غالبيتها للمشاريع الحرفية مثل الخياطة وصناعة المنظفات التي معظم المستفيدين العاملين بها هم من فئة الإناث.

والمدخلات العينية التي تم تقديمها كانت غالبيتها لمشاريع الثروة الحيوانية من تربية أغنام ومداجن.

جدول رقم (7) التوزيع النسبي للتدريبات التي تلقاها المستفيدين من المنظمات

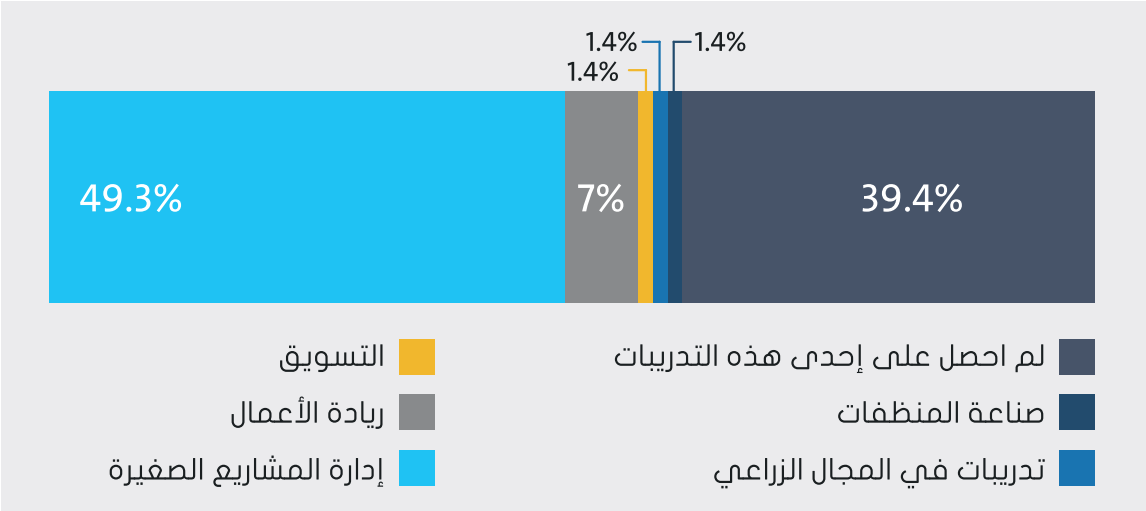

يبين الجدول السابق أن غالبية التدريبات المقدمة للمستفيدين هي (إدارة المشاريع الصغيرة) التي حصلت على نسبة 49,3٪ من الردود، وقد حصلت فئة (لم احصل على إحدى هذه التدريبات) ما نسبته 39,4٪، وهذا يؤكد على أن الدعم الذي تقدمه المنظمات للمشاريع الصغيرة يفتقر إلى تدريبات في مجالات هذه المشاريع مما يقلل من جودة

وإنتاجيـة المشـروع.

مـن الملاحـظ أنـه يوجـد ارتبـاط بيـن الخيـار الأخيـر (لـم احصـل علـى إحـدى هـذه التدريبـات) مـع المشـاريع الممولـة بهـدف التوسـعة أو تحسـين الجـودة، حيـث يعتبـر المسـتفيدين مـن هـذه المشـاريع لديهـم خبـرة سـابقة بمجـال المشـروع ولا يحتاجـون إلـى تدريبـات فـي مجـال عملهـم.

جدول رقم (8) التوزيع النسبي لحالة المستفيد قبل الانتفاع من المشروع

يشـير الجـدول السـابق أن النسـبة الأكبـر للمسـتفيدين مـن تمويـل المنظمـات كانـوا عاطليـن عـن العمـل قبـل إقامـة المشـروع بمـا نسـبته 66,2٪، وربمـا هـذا يـدل علـى أن هـذه المشـاريع توفـر فرصـة عمـل ودخـل لمـن ليـس لديـه عمـل.

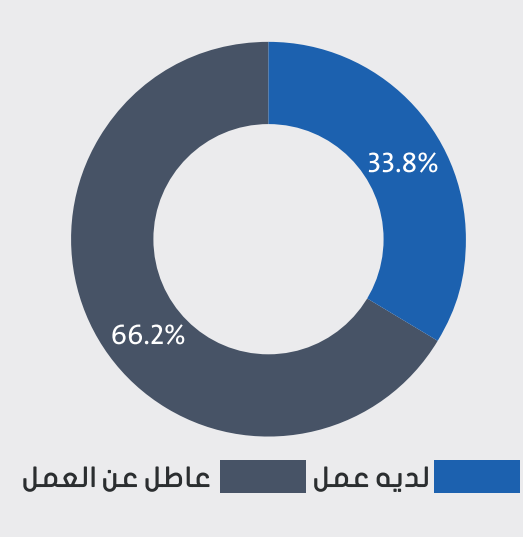

ونجـد أيضـاً أنـه مـن أصـل 24 رد فـي الخيـار الأول يوجـد منهـم 23 رد تـم دعمهـم بهـدف توسـعة المشـروع وتحسـين انتاجيتـه، هـذا يعنـي أن المشـروع نفسـه هـو عمـل المسـتفيدين قبـل تقديـم الدعـم لهـم.

جدول رقم (9) الهدف من دعم المنظمات للمشاريع الصغيرة

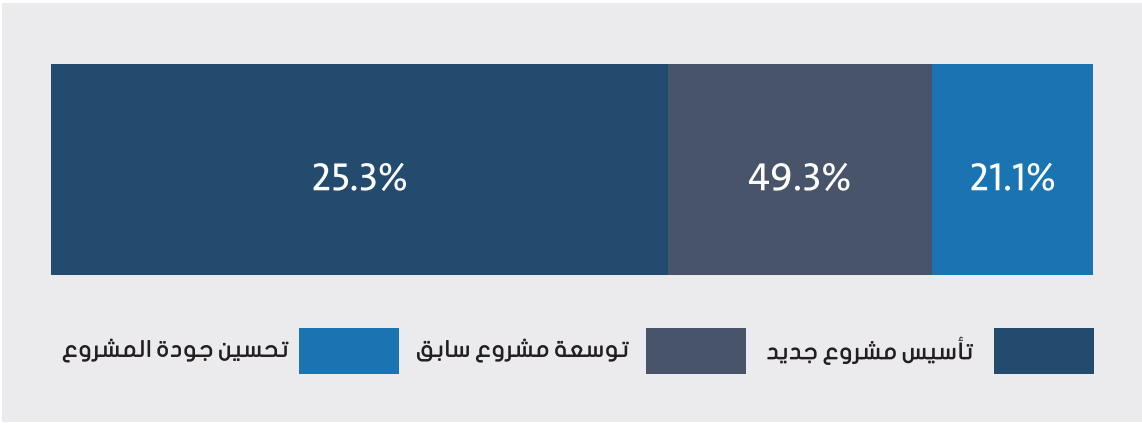

يبين الجدول السابق أن غالبية المشاريع التي تمولها المنظمات هي لتأسيس مشاريع جديدة حيث حصل خيار (تأسيس مشروع جديد) على النسبة الأكبر 59٪، وهذا يدل أن غالبية الدعم المقدم للمشاريع الصغيرة لتوفير فرص عمل لأشخاص ليس لديهم عمل أو مشروع سابق.

ونجد أيضاً أن الدعم الذي قدم لتأسيس مشاريع جديدة، معظم هذه المشاريع حرفية وثروة حيوانية حيث حصل القطاعين المذكورين على 28 رد من أصل 42 من الخيار الأول.

جدول رقم (٦٥) التوزيع النسبي لطبيعة ملكية المشروع في حال كان مؤسس قبل دعم المنظمة له

يشير الجدول السابق إلى أن غالبية المشاريع يديرها شخص بمفرده بدون شراكة، حيث حصلت الفئة (من دون شريك) على النسبة الأكبر 78,9٪، وربما ذلك عائد لصغر هذه المشاريع وعدم قدرتها على استيعاب أكثر من شخص.

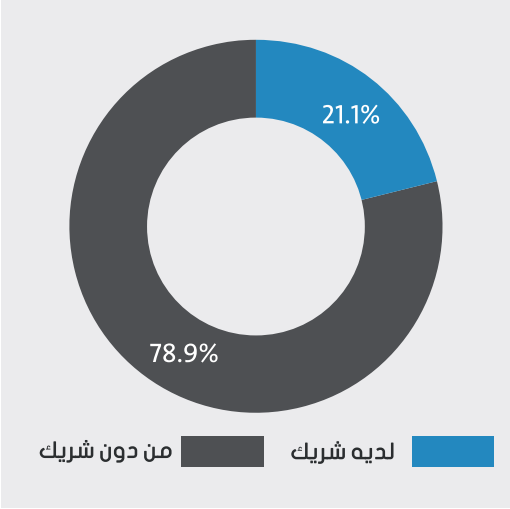

جدول رقم (٦٦) التوزيع النسبي لطبيعة الشراكة بالمشروع

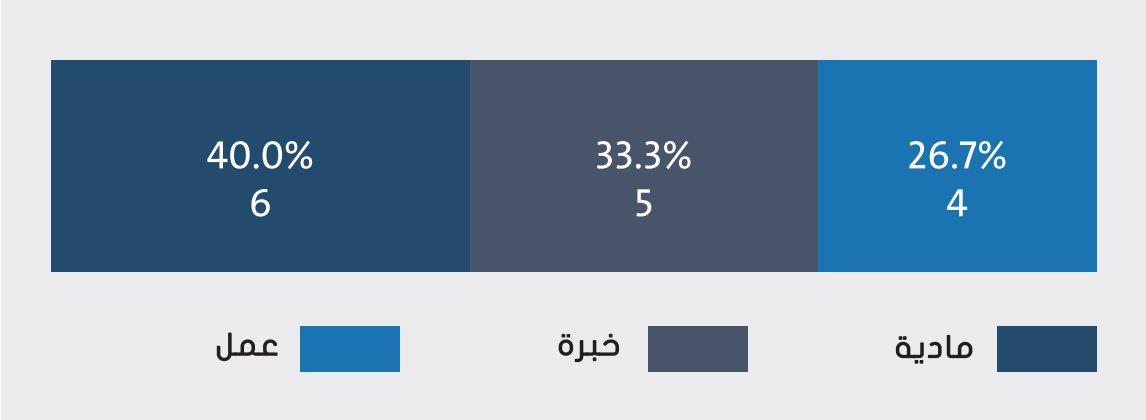

إن الجدول السابق يوضح طبيعة الشراكة في المشاريع التي يديرها أو يملكها أكثر من شخص، ويغلب على هذه المشاريع التي فيها شراكة أكثر من شخص أنه تم تأسيسها قبل تمويل المنظمة لها، وربما يكون الهدف من الشراكة المادية هو عدم قدرة شخص بمفرده على تأمين رأسمال كافي لافتتاح المشروع.

جدول رقم (62) التوزيع النسبي لأنواع مشاريع المستفيدين

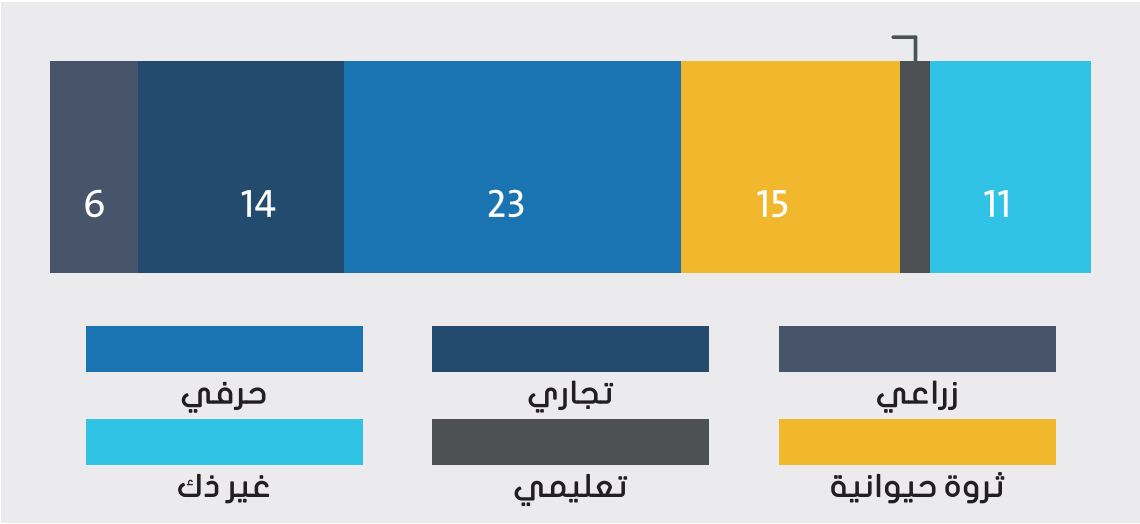

يبين الجدول السابق أن غالبية المشروعات التي تمولها المنظمات هي حرفية حيث حصلت على ما نسبته 32,4٪، تليها المشاريع التجارية والثروة الحيوانية حيث حصلت مجموعةً على ما نسبته 40,8٪.[٦] ومن خلال الربط بين بيانات الاستبيان نستنتج أن مشاريع الثروة الحيوانية يتم دعمها على الغالب بمدخلات عينية ولا يتم دعمها بمدخلات مادية رغم أنها تحتاج إلى رأسمال كبير، أيضاً نجد أن غالبية مشاريع الثروة الحيوانية تحقق أقل من 100 دولار شهرياً كإيراد للمستفيد أو لا تحقق ربح بل خسارة.

(٦) ونلاحظ ان المشاريع التعليمية حصلت فقط على ما نسبته 2,8٪، والمشاريع الصحية حصلت على 0٪، ويرجع ذلك الانخفاض في دعم القطاعين التعليمي والصحي لاعتبارهما قطاعات حكومية.

تنوع اختصاص المشاريع التي تدعمها المنظمات بحسب ردود الاستبيان التي تم جمعها:

تربية دجاج- تربية أغنام	دعم المشاريع الزراعية بالمعدات وأسمدة	صناعة المنظفات
تصليح دراجات نارية	مطاعم محل حلويات	محل ألبان وأجبان
ورش بخ سيارات	تربية النحل	الخياطة
تصليح أدوات كهربائية	سوبرماركت- تجاري	محل خضراوات- تجاري
صالون تصفيف شعر	معهد تعليمي ومدرسة خاصة	محل جزار (القصّاب)

جدول رقم (13) التوزيع النسبي لخبرة المستفيدين في مجال المشاريع التي يعملون بها

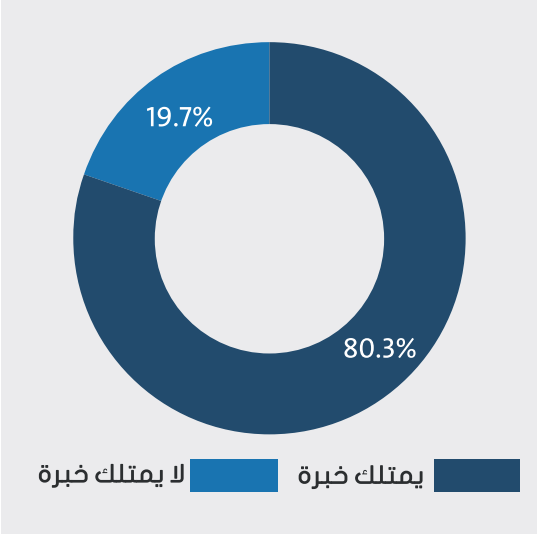

يشير الجدول السابق إلى أن غالبية المستفيدين من المشاريع يملكون الخبرة في العمل حيث تبلغ نسبتهم 80,3٪.

يوجد ارتباط ما بين الخبرة التي يمتلكها المستفيدين وقدرة المشروع على تأمين مصدر دخل جيد لأسرة المستفيد؛ حيث وجدنا أن غالبية ردود المستفيدين الذين لا يملكون خبرة في مجال المشروع لا يحققون منه مصدر دخل جيد لأسرهم، ويمكن وصفها بأنها علاقة طردية فكلما زادت خبرة المستفيد في مجال المشروع أزادت أرباحه.

جدول رقم (14) التوزيع النسبي لمدى حاجة المستفيدين لتدريبات وزيادة خبراتهم

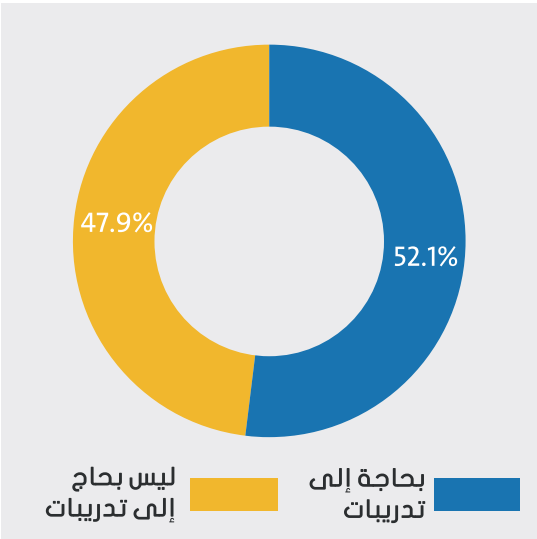

يبين الجدول السابق أن النسب متقاربة بين المستفيدين الذين يحتاجون لتدريبات في مجال عملهم والذين لا يحتاجون، لكن النسبة الأكبر هي للذين يحتاجون إلى تدريبات والتي تبلغ 52,1٪، وهذا يعني أنه يجب العمل على دعم القائمين على هذه المشروعات بتدريبات مهنية ونصائح وإرشادات بجانب دعمهم مالياً، نلاحظ أن جميع ردود المستفيدين بعدم حاجتها إلى تدريبات لديها خبرة سابقة في مجال عمل المشروع.

جدول رقم (15) مدى التزام المنظمة بدعم المشروع

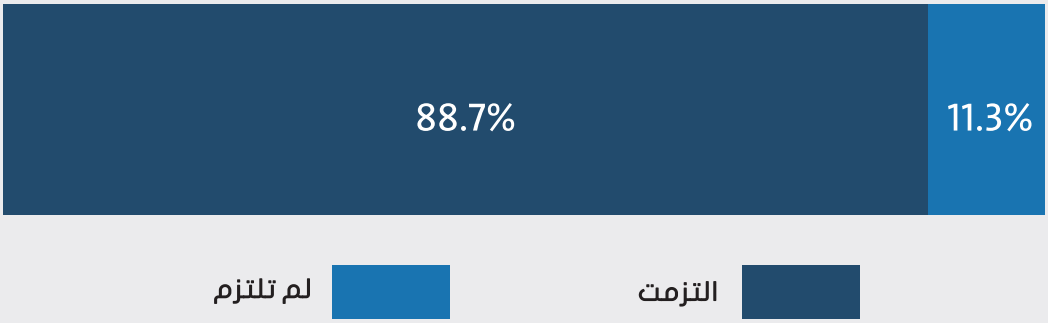

يشير الجدول السابق لمدى التزام المنظمات الممولة للمشاريع الصغيرة بدعمها، فقد حصل الخيار الأول (التزمت) على النسبة الأكبر وهي 88,7٪، وهذا يدل على التزام المنظمة بدعم وتمويل المشروع بشكل فعلي لضمان استمراره ونجاحه، ونلاحظ من خلال تقاطع بيانات الاستبيان أن غالبية المشاريع التي لم تلتزم المنظمة بدعمها وتمويلها؛ فشلت وتوقفت عن العمل.

جدول رقم (16) التوزيع النسبي لتلقي دعم إضافي للمشروع

إن الجدول السابق يبين ما إذا قدمت المنظمات دعم إضافي للمشاريع بعد دعمها في المرة الأولى، حيث حصل الخيار الثاني على النسبة الأكبر 59,2٪، وربما هذا يؤثر سلباً على ضمان استمرار المشاريع ونجاحها، حيث يوجد البعض منها لا يكفيه دعم لمرة واحدة.

ومن خلال ربط ردود الاستبيان نلاحظ أن غالبية الدعم الذي يكون مرة واحدة هو للمشاريع التي يكون الهدف من دعمها التحسين أو التوسعة، أما تقديم الدعم الإضافي (أي أكثر من مرة) غالباً ما يكون للمشاريع التي يكون الهدف من دعمها التأسيس، وهذا يدل على أن المشاريع حديثة الإنشاء تحتاج إلى دعم أكثر من مرة كي تستمر وتنجح.

جدول رقم (17) مدى تقديم المنظمة النصح والإرشاد للمستفيدين

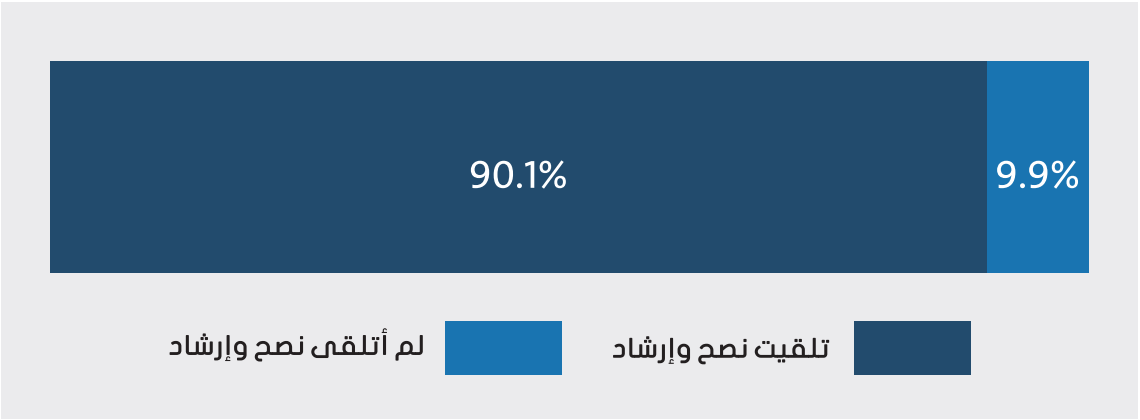

يشير الجدول السابق إلى مدى اهتمام المنظمات بسير وعمل المشاريع الصغيرة التي تمولها، حيث حصل الخيار الأول (تلقيت نصح وإرشاد) على ما نسبته 90,1٪ أي تلقي المستفيد النصح والإرشاد من المنظمة التي تدعم وتموّل مشروعه.

وقد قامت المنظمات الداعمة للمشاريع الصغيرة بالعديد من اللقاءات تتراوح أعداد هذه اللقاءات ما بين 1 حتى 23 لقاء تتفاوت من مشروع لآخر.

جدول رقم (18) مدى تلقي المستفيدين التدريبات من المنظمة بشكل فردي بعد الحصول على الدعم

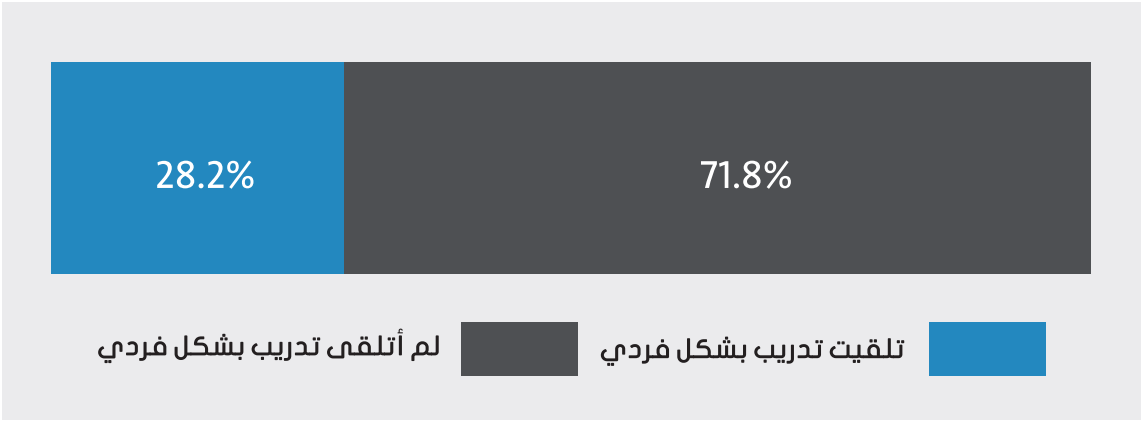

يبين الجدول السابق إلى مدى تقديم المنظمات تدريبات فردية للمستفيدين بحسب مجال مشروع كل مستفيد، ويشير إلى افتقار المستفيدين للتدريبات الفردية حيث حصل الخيار الثاني على النسبة الأكبر 71,8٪ وهذا يدل على الضعف في تقديم التدريبات المهنية الفردية في مجال المشاريع التي يعمل بها المستفيدين.

جدول رقم (19) مدى قدرة المشروع على تأمين فرصة عمل جيدة للمستفيدين

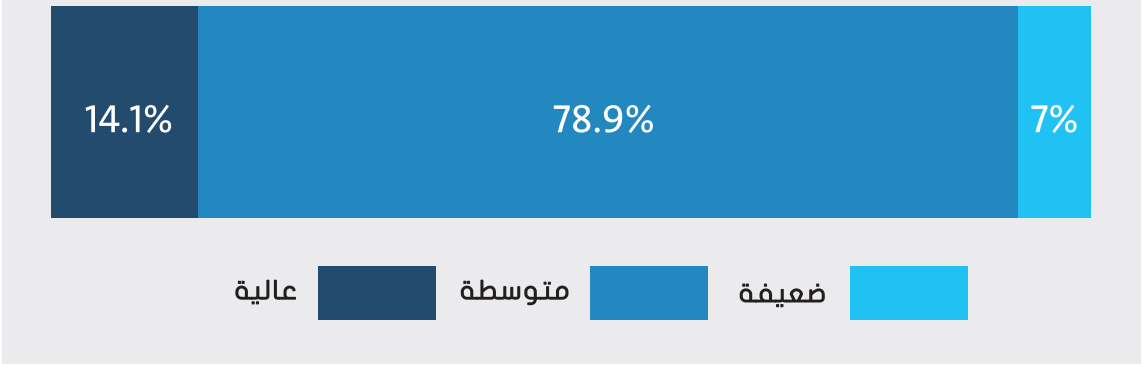

يبين الجدول السابق مدى قدرة المشاريع الصغيرة على تامين فرصة عمل للمستفيدين، حيث حصل الخيار الثاني (متوسطة) ما نسبته 78,9٪ وهي النسبة الأعلى، وهذا يدل على أن هذه المشاريع تؤمن فرصة عمل للمستفيدين، ولكن تحتاج أيضاً لدعم أكثر لتحقق فرص عمل عالة للمستفيدين.

هناك ارتباط بين تكرارات الخيار الأول ومدى استمرارية المشروع وتوقفه، حيث يوجد 7 من أصل 10 هي عبارة عن مشاريع متوقفة ولم تستمر كما توضح ردود الاستبيان.

جدول رقم (20) التوزيع النسبي لعدد العاملين بالمشروع

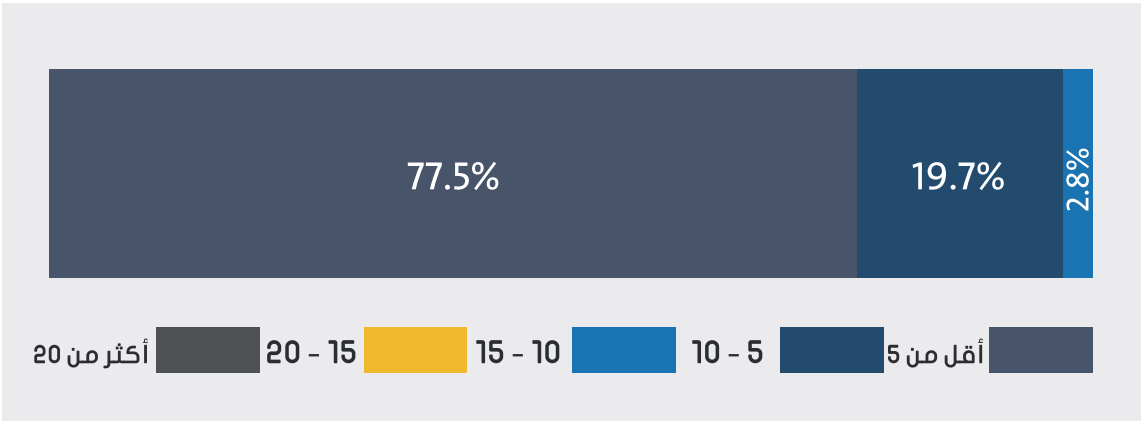

يشير الجدول السابق إلى أن غالبية المشاريع تشغل أقل من 5 عمال، حيث حصلت الفئة الأولى على النسبة الأكبر 77,5٪، هذا يدل على أن معظم المشاريع التي تقام في المنطقة صغيرة جداً ولا تستوعب أكثر من 5 عمال.

يمكن الربط ما بين الهدف من الدعم المقدم للمشروع بالخيارين الثاني والثالث، حيث أن المشاريع التي يعمل فيها أكثر من 5 عمال هي مدعومة بهدف التوسعة أو تحسين الجودة وهي مشاريع منشأة قديماً، وهذا يدل أن معظم المشاريع التي تسعى لتأسيسها المنظمات هي صغيرة الحجم لا تستوعب أكثر من 5 عمال.

جدول رقم (21) مدى قدرة التمويل المقدم على تأمين المستلزمات الأساسية للمشروع

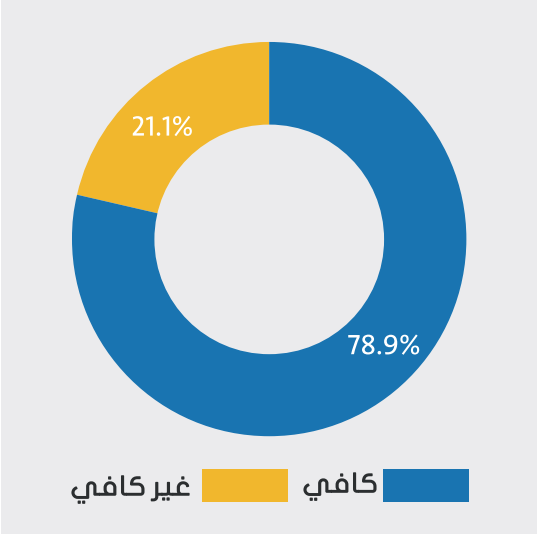

يبين الجدول السابق ان التمويل المقدم للمشاريع كافي لتأمين المستلزمات الأساسية حيث حصلت الفئة الأولى على ما نسبته 78,9٪ من الردود، هذا يدل على ان المنظمات تدعم هذه المشاريع بشكل فعلي.

نلاحظ من خلال الربط بين ردود الاستبيان أن غالبية التكرارات للخيار الثاني وهو عدم قدرة التمويل المقدم على تأمين المستلزمات الأساسية للمشروع نتج عنه عدم تحقيق أرباح من المشروع وعدم استمراره وتوقفه.

جدول رقم (22) التوزيع النسبي للمشاريع المستمرة والمتوقفة

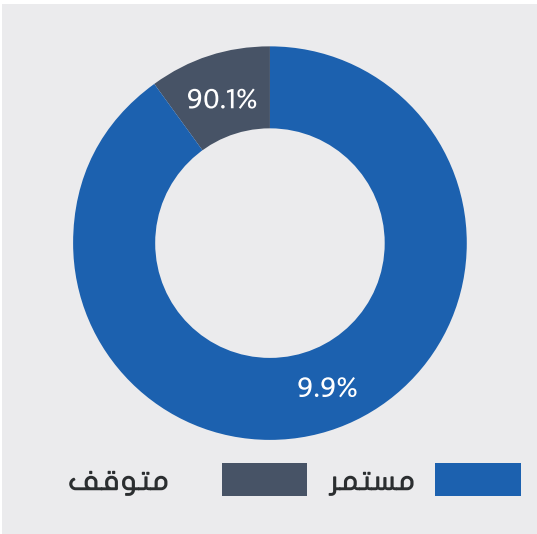

يشير الجدول السابق إلى المشاريع التي مازالت قائمة ومستمرة والمشاريع التي لم تنجح وتوقفت، حيث حصلت الفئة الأولى على النسبة الأكبر 90,1٪ وهي المشاريع المستمرة، وهذا يدل أن الدعم الذي يقدم لهذه المشاريع يمولها بشكل جيد وفعلي لضمان استمرارها ونجاحها.

لدينا 7 مشاريع توقفت ولم تستمر (ويوجد 5 من أصل 7 من هذه المشاريع هي مشاريع ثروة حيوانية) ومن أهم أسباب توقفها كما ورد

فـي ردود الاسـتبيان:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية الخاصة للمشروع.
- عـدم التـزام المنظمـة بدعـم المشـروع بشـكل دوري وخاصـة مشـاريع الثـروة الحيوانيـة حيـث تحتـاج الحيوانـات إلـى الأعـلاف التـي تعتبـر غاليـة الثمـن وعـدم قـدرة المسـتفيد علـى شـرائها بـدون دعـم المنظمـة.
- عدم استمرار المنظمة بدعم المشروع بشكل فعلي.
- عدم تحقيق المشروع أرباح بل نتج عنه خسائر.

جدول رقم (23) التوزيع النسبي لحجم الإيرادات الشهرية لمشاريع المستفيدين

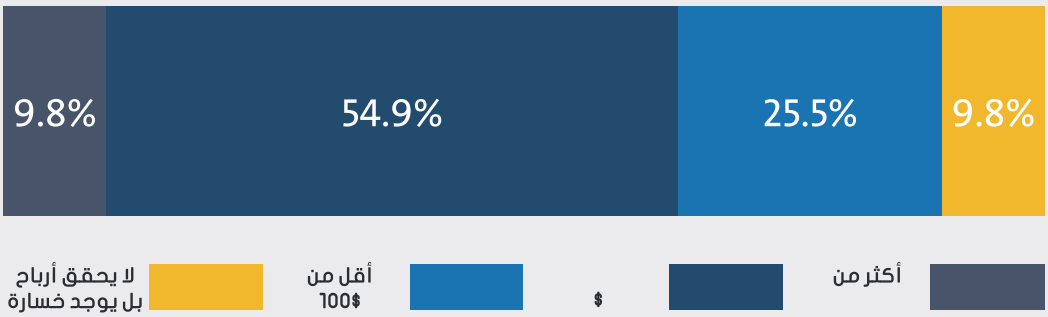

يبيـن الجـدول السـابق حجـم الإيـرادات التـي يحصـل عليهـا المسـتفيدين مـن المشـاريع الصغيـرة الممولـة مـن المنظمـات، ومـن الملاحـظ أن الفئـة (مـا بيـن 100-200 دولار) حصلـت علـى النسـبة الأكبـر 54,9٪، ويعتبـر حجـم الإيـراد قليـل مقارنـةً بمـا قدرتـه وزارة الاقتصـاد فـي الحكومـة المؤقتـة حـول متوسـط نفقـات الأسـر فـي الشـمال السـوري، فوفقـاً للدراسـة فـإن الأسـرة المكونـة مـن 5 أطفـال دون العشـر سـنوات تحتـاج شـهرياً وبالحـد الأدنـى 215,4 دولار، أو مـا يعادلهـا مـن الليرتين السـورية والتركية، و230 دولار إذا كان أطفـال فـوق سـن الـ10 سـنوات ضمـن الأسـرة، وتحتـاج الأسـرة المكونـة مـن 5 أطفـال دون سـن الـ10 سـنوات 388,6 دولار شـهرياً للعيـش بالحـد المقبـول، فـي حيـن تحتـاج المكونـة مـن 5 أطفـال فـوق سـن الـ10 سـنوات 421,2 دولار

أمريكي للعيش بالحد المقبول، بحسب الدراسة،[٦] وهذا يدل على أن غالبية المشاريع لا تحقق إيراد كافي لتأمين الاحتياجات الأساسية لأسر المستفيدين.

ومن خلال تقاطع بيانات الاستبيان نلاحظ أن جميع الردود في الخيار الأول (أكثر من 200 دولار) هي لمشاريع يعمل بها أكثر من 5 أشخاص على خلاف السمة الغالبة على بقية المشاريع والتي يعمل بها أقل من 5 أشخاص، وهذا يدل على أنه كلما ازدادت أرباح المشروع ازداد عدد المستفيدين منه والعاملين فيه.

جدول رقم (24) التوزيع النسبي لتقييم مستوى نجاح المشاريع من قبل المنظمة بشكل دوري

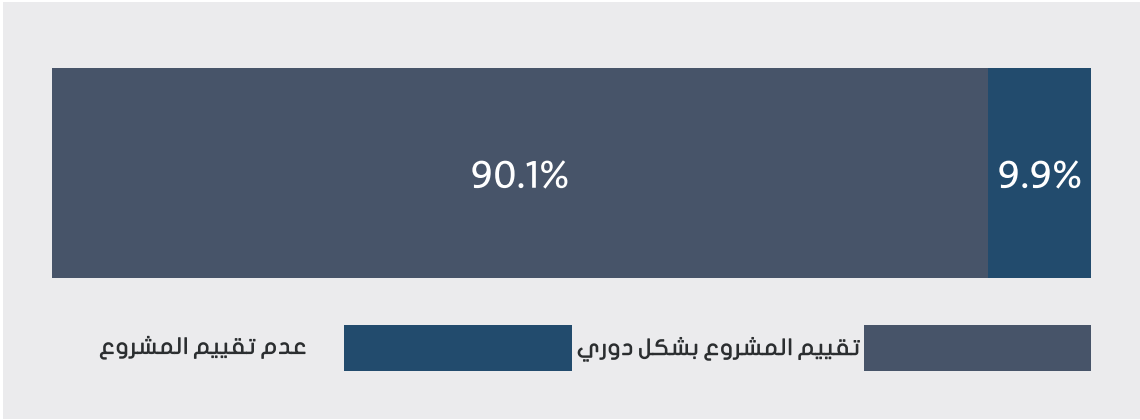

يبين الجدول السابق ما إذا كانت المنظمة تقوم بتقييم نجاح المشروع بشكل دوري (كل شهر أو شهرين)، وقد حصلت الفئة الأولى على ما نسبته 90,1٪ وهي النسبة الأكبر وهذا يعني أن المنظمات الداعمة للمشاريع الصغيرة تعمل على متابعة المشاريع بشكل دوري لضمان استمرارها ونجاحها.

(٦) وزير الاقتصاد يكشف لـ "زيتون" دخل الأسرة في الشمال السوري والمبلغ الذي تحتاجه لكفاية نفسها شهرياً، وكالة زيتونة، 2021، على الرابط التالي: https://www.zaitunagency.net/50504/ .

جدول رقم (25) التوزيع النسبي لتقييم نسبة نجاح المشروع من قبل المستفيدين

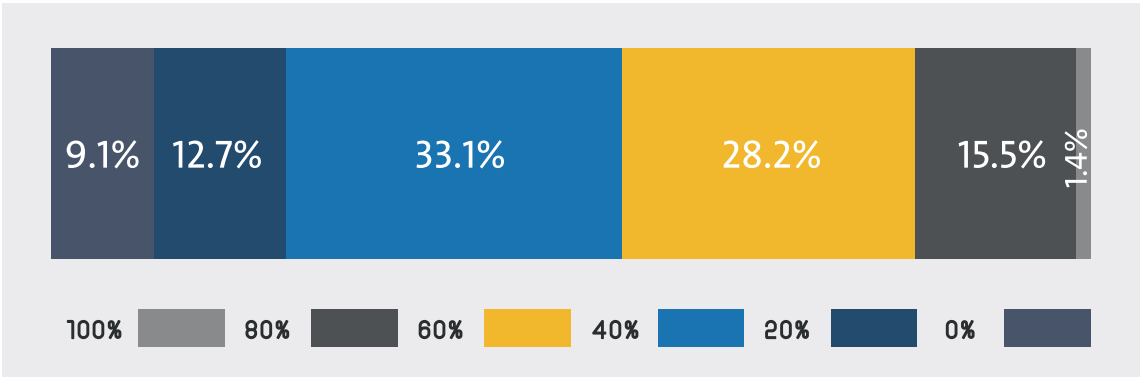

بحسب الجدول السابق الذي يبين تقييم المستفيدين لمشاريعهم فإن نسبة نجاح المشاريع الصغيرة الممولة من المنظمات تتراوح ما بين 40-60 ٪ حيث حصل هذا التقييم على ما نسبته 61,3٪.

جدول رقم (26) التوزيع النسبي لقدرة المشاريع على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل الشهري للمستفيدين

يشير الجدول السابق لقدرة المشاريع على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل للمستفيدين، وقد حصل الخيار الثاني (متوسطة) على النسبة الأعلى 80,3٪، وهذا يدل على أن المشاريع تحقق مصدر دخل للمستفيدين وتخفف من مشكلة البطالة وعدم توافر فرص عمل للشباب.

وبحسب ما ورد في ردود الاستبيان فإن غالبية تكرارات الخيار الأول (ضعيفة) لم يكن حجم التمويل المقدم لها من المنظمات كافي لتأمين المستلزمات الأساسية لسير عمل المشروع.

جدول رقم (27) تقييم مدى قدرة المشاريع على تامين مصدر دخل لأسرة المستفيدين

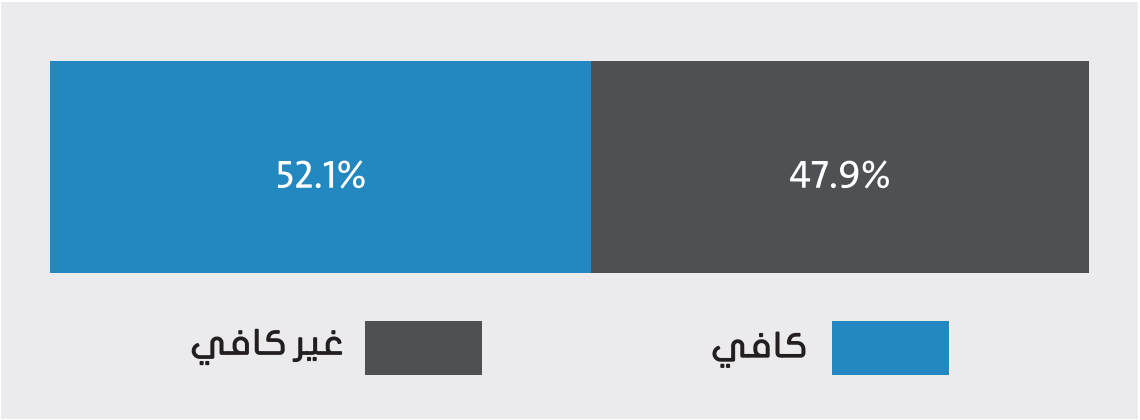

إن الجدول السابق يقيّم قدرة المشاريع الصغيرة على اعتماد دخلها كمصدر رئيسي لأسر المستفيدين، ونجد أن النسب متقاربة فقد حصل خيار (كافي) على 52,1٪، وخيار (غير كافي) على 47,9٪، وهذا يدل على أن هذه المشاريع تحسن المستوى المعيشي للكثير من المستفيدين بالمقابل يوجد بعض المستفيدين يجِدون أن حجم الإيرادات الشهرية التي يتلقاها من المشروع غير كافية لأسرته، ونلاحظ من خلال الربط بين ردود الاستبيان أن غالبية الردود التي تجد أن الدخل الذي يوفره المشروع غير كافي هي مشاريع تحقق حجم إيراد شهري أقل من 100$.

ونلاحظ من خلال الربط بين ردود الاستبيان أن ردود الخيار الثاني التي لم تكن مشاريعها قادرة على تأمين مصدر دخل لأسرة المستفيدين غالبيتها مشاريع مؤسسة حدثياً بحسب «الهدف من الدعم المقدم للمشروع»، أي أن المشاريع التي تم تأسيسها سابقاً تنتج دخل أفضل للمستفيد من المشاريع التي تنشئ حديثاً، وربما ذلك عائد لعدم دعم بعض المشاريع بشكل جيد وهي تحتاج لرأسمال وخبرة كبيرين لا يتوفران عند بعض المستفيدين.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة ومقترحات لتطويرها ودعمها.

رغم نمو وتطور المشروعات الصغيرة في السنوات الماضية في مختلف مناطق الشمال السوري وانتشار هذه الفكرة بشكل واسع وتنوع المشاريع ما بين زراعية وحرفية وتجارية وغيرها، تواجه هذه المشاريع العديد من المعوقات التي تؤخر من سير عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة وربما تؤدي إلى فشل بعض المشاريع حديثة الإنشاء، تتنوع هذه المعوقات منها بسبب كلفة رأس المال وارتفاع الأسعار والمنافسة وغيرها، ومن خلال الردود على السؤال الأخير في الاستبيان (ماهي أبرز المعوقات التي واجهتها وتواجهها في مشروعك؟)..

يمكن تلخيص أبرز المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة بمختلف أنواعها:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية اللازمة لضمان استمرار المشروع
- يواجه المستفيدين صعوبة في تصريف منتجاتهم نظراً لارتفاع الأسعار وعدم قدرة المستهلك على الشراء.
- عدم قدرة منتجات المشاريع الصغيرة من مواجهة المنتجات الموجودة في السوق
- تحتاج بعض المشاريع إلى دعم أكبر لتوفير رأس مال كافي لنجاحها.
- ضعف الإيراد العائد من بعض المشاريع يجعل من الصعب على المستفيد افتتاح محل للعمل واقتصار عمله على المنزل فقط.
- ندرة في توافر المواد الأولية أو المستلزمات الأساسية اللازمة لسير المشروع.
- عدم قدرة المشاريع على تشغيل عدد كافي من الأشخاص لسير عملها نتيجة ضعف الإيراد الذي تحققه.

ضعف رأس المال مما يسبب صعوبة لدى المستفيد من توفير المواد الأولية اللازمة في للمشروع.

لم تقم المنظمة بدعم المشروع بشكل دوري، ومشاريع الثروة الحيوانية تحتاج إلى دعم بشكل دوري في الفترة الأولى إلى حين انطلاق المشروع بشكل فعلي

ارتفاع أسعار الأعلاف التي تلزم المستفيدين لضمان لاستمرار المشروع.

تواجه المشاريع الزراعية صعوبة في تصريف المحاصيل الزراعية لعدم قدرة السوق المحلية على استيعابها، أيضاً الغلاء في أسعار المبيدات والأسمدة والأدوية الزراعية التي يحتاجها المزارع.

أيضاً يمكن أن يكون ضعف الخبرة التي يتمتع بها بعض المستفيدين هي أحد أهم المعوقات التي تواجهها هذه المشاريع، وهذا يرجع إلى عدم تقديم التدريبات والنصائح والإرشادات للمستفيدين بجانب تقديم المدخلات المالية أو العينية.

كما أن عدم وجود خبراء من قبل المنظمات لمتابعة عمل هذه المشاريع دور في عدم نجاحها وسيرها بالشكل المطلوب.

عدم دعم المشاريع التعليمية باعتبارها قطاعات حكومية، وقد أصبحت المنشآت التعليمية الخاصة حجر أساس في قطاع التعليم في محافظة إدلب مع تراجع دعم القطاع العام.

التوصيات والمقترحات لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة:

أن تعمل المنظمات الداعمة والممولة للمشروعات الصغيرة على تقديم تدريبات وورشات عمل في مجال المشروعات الصغيرة مثل: إدارة المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال التسويق، وغيرها من التدريبات التي تعود بالفائدة على المستفيدين.

تقديم تدريبات مهنية في نفس مجال عمل المشروع سواء كان حرفي أو زراعي أو تجاري لأنه يوجد العديد من المستفيدين لا يملكون الخبرة في المشروع الذي يعملون به، كما ورد في الاستبيان السابق، وهذا يمكن أن يؤدي إلى فشل المشروع وتوقفه.

وجود خبراء ومختصين في المنظمات الداعمة للمشروعات الصغيرة لمتابعة هذه المشاريع بشكل دوري لضمان نجاحها واستمرارها.

تقديم التمويل الكافي من قبل المنظمات للمشاريع التي تود دعمها، ومتابعة عملها بالشكل الأمثل.

من خلال ما تم استنتاجه من الجدول رقم (13)، يجب العمل على توسعة الدعم لمشاريع الثروة الحيوانية برأس المال، أي دعمها بمدخلات مالية أكبر لأن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى رأس مال كبير والربح الذي يعود منها يحتاج إلى وقت طويل ليكون بالمستوى المطلوب.

بحسب الجدول (21) إن غالبية المشاريع التي يتم تأسيسها لا تستوعب أكثر من 5 عمال، فهي مشاريع متناهية الصغر وغالبية الدعم المقدم لها غير كافي لاستمرارها ونجاحها، وهو ما يتطلب التفكير بآلية تمويل جديدة لمشاريع ذات أحجام أكبر، ولديها القدرة على تشغيل عدد أكبر من العمال.

يجب التركيز حالياً على دعم المشاريع بهدف التوسعة وتحسن الجودة بدلاً من تأسيس مشاريع جديدة لإن الأولى تحقق نسبة أرباح أكثر وتستوعب يد عاملة أكثر من المشاريع المؤسسة حديثاً.

يظهر البحث أن الاستفادة العائدة من عمليات توسعة المشاريع الصغيرة هي أعلى من تأسيس مشاريع جديدة بسبب ضمان استمرارها وقدرتها على تشغيل ايدي عاملة أكثر، لذلك يجب التركيز حالياً على دعم المشاريع بهدف التوسعة وتحسين الجودة.

من الملاحظ أن نسبة الإناث اللواتي يعملن بمشاريع صغيرة هي نسبة قليلة جداً، ويجب العمل على افتتاح ودعم المشاريع التي يمكن للمرأة العمل بها مثل الأعمال اليدوية والخياطة وصناعة المنظفات والألبان وغيرها.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث وبعد اختبار الفرضية الأساسية نستنتج أن فرضية البحث صحيحة « **تساهم المشاريع الصغيرة في تأمين فرص عمل للشباب في الشمال السوري مما يقلل من نسبة انتشار ظاهرة البطالة، وتعمل المنظمات الإنسانية الفاعلة في المنطقة على دعم وتمويل هذه المشاريع ولكن بشكل محدود**»، فكما تَبينَ من خلال تحليل الاستبيان أن المشروعات الصغيرة لها دور بارز في توفير فرص عمل للشباب في محافظة إدلب، ولها أهمية كبيرة في الحد من انتشاري ظاهرة البطالة، كما أن المنظمات الفاعلة في المنطقة تعمل على دعم وتمويل الكثير من المشروعات، لكن هذا الدعم والتمويل ليس بالمستوى المطلوب حيث تواجه بعض المشاريع من ضعف الدعم والمتابعة من قبل المنظمة الداعمة.

وبعد الإجابة على تساؤلات البحث نستنج أيضاً:

- تعتبر المشروعات الصغيرة ذات أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب في المنطقة.
- تعمل العديد من المنظمات على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة سواء بهدف التوسعة وتحسين الجودة، أو من أجل تأسيس مشروعات جديدة.
- تتنوع المشاريع الصغيرة في المنطقة ما بين حرفية وتجارية وزراعية وثروة حيوانية وغيرها... ونجد أنه لا يوجد أي اهتمام لمشاريع القطاعين الطبي والتعليمي رغم حاجة هذه القطاعين لدعم مشاريعهم الصغيرة.
- تعاني بعض المشروعات الصغيرة من ضعف الدعم والتمويل المقدمين لها، مما يؤدي إلى فشلها وعدم استمرارها، كما أن العديد منها يحتاج إلى دعمها بتدريبات مهنية وخبراء يتابعون عمل هذه المشروعات.
- تحتاج المشروعات الصغيرة إلى دعم وتنظيم بشكل أفضل لتحقق أكبر قدر من الفائدة على المستفيدين منها.

الملاحق:

استمارة الاستبيان:

-1 الجنس:

- ذكر
- أنثى

-2 العمر:

- 20-25 سنة
- 25-30 سنة
- 30-35 سنة
- 35-40 سنة
- ما فوق 40 سنة

-3 المستوى التعليمي:

- غير متعلم
- ما دون الثانوي
- ثانوي
- إجازة
- دراسات عليا

-4 الحالة الاجتماعية:

- متزوج
- عازب
- أرمل

-5 ما هو اسم المنظمة التي قدمت لك المنحة الخاصة بالمشروع؟.....

-6 ماهي المدخلات التي وفرتها المنظمة

- تدريبات مهنية في نفس المجال للمشروع الذي قمت بالعمل عليه
- مدخلات مالية لتشغيل المشروع
- مدخلات عينية تشمل مستلزمات المشروع الرئيسية
- متابعة من قبل المنظمة لسير عمل المشروع
- وجود خبير من المنظمة في مجال عمل المشروع لتقديم نصائح واستشارات

-7 هل حصلت على أي من التدريبات التالية؟

أ- إدارة المشاريع الصغيرة

ب- ريادة الاعمال

ت- التسويق

ث- لم احصل على إحدى هذه التدريبات

ج- أخرى

-8 حالة المستفيد قبل الانتفاع من المشروع:

- لديه عمل
- عاطل عن العمل

-9 ما الهدف من الدعم المقدم لك؟

تأسيس مشروع جديد.

توسعة مشروع سابق.

تحسين جودة المشروع.

-10 هل لديك شركاء بالمشروع؟

- نعم
- لا

-11 في حال كان الجواب نعم ماهي طبيعة مساهمة الشركاء بالمشروع؟

- مادية
- خبرة
- عمل

-12 ما هو نوع المشروع الذي تعمل به؟

- زراعي
- تجاري
- حرفي
- ثروة حيوانية
- تعليمي
- صحي
- غير ذلك.

-13 تقديم وصف مختصر عن المشروع اختصاص المشروع – مكان تنفيذ المشروع

الوصف: (مثال مشروع زراعة الفطر ضمن القطاع الزراعي – إدلب) .....

-14 هل تمتلك خبرة سابقة في مجال المشروع الذي تعمل به؟ اشرح ذلك .....

-15 هل تعتقد بأنك بحاجة إلى تدريب مهني لزيادة خبرتك في مجال عملك.

- نعم
- لا

-16 هل التزمت المنظمة بتمويل المشروع ودعمه بشكل فعلي؟

- نعم
- لا

-17 هل عملت المنظمة على تقديم النصح والإرشاد لضمان سير ونجاح المشروع؟

- نعم
- لا

-18 مدى قدرة المشروع على تأمين فرصة عمل جيدة لك؟

- ضعيفة
- متوسطة
- عالية

-19 كم عدد العاملين في المشروع؟

- أقل من 5
- ما بين 5- 10
- ما بين 10- 15
- ما بين 15- 20
- أكثر من 20

-20 هل حجم التمويل المقدم ساعدك على تامين المستلزمات الأساسية لسير عمل المشروع؟

- نعم
- لا

-21 هل المشروع ما زال قائماً ومستمراً في العمل؟

- نعم
- لا

-22 في حال كان المشروع مستمراً ماهي حجم الإيرادات الشهرية للمشروع؟

- أكثر من 200 دولار.
- ما بين 100-200.
- اقل من 100 دولار.
- المشروع لا يحقق أرباح بل هناك خسا ر ة .

-23 كيف تقييم نسبة نجاح المشروع؟

- % 0
- 20%
- 40%
- 60%
- 80%
- 100%

-24 مدى قدرة المشروع على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل الشهري.

- ضعيفة.
- متوسطة.
- عالية.

-25 هل يعتبر المشروع كافي كمصدر دخل لأسرتك؟

- نعم
- لا

-26 في حال توقف المشروع، فما هي أسباب توقفه؟ .....

-27 ماهي أبرز المعوقات التي واجهتها وتواجهها في مشروعك؟ .....

المراجع:

الدراسات والأبحاث:

دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية-مجلة علمية ومحكمة، المعهد المصرفي الفلسطيني، المجلد 2، العدد1، 2015.

محمد عبد الله أبو غزالة، إدارة المشاريع الصغيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.

محمد سرحان سليمان، المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (المفاهيم- الأهداف- التقييم)، محاضرة ألقيت بمركز النيل للإعلام بكفر الشيخ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي- قسم بحوث التسويق، 2016.

صلاح عمر بلخير-سامي صالح الهندي، المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت دراسة ميدانية، جامعة حضر موت، 2019.

محمود البنداري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. أهميتها ومعوقاتها، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، مجلد 1، عدد 1، 2017.

المواقع الإلكترونية:

وزير الاقتصاد يكشف لـ "زيتون" دخل الأسرة في الشمال السوري والمبلغ الذي تحتاجه لكفاية نفسها شهرياً، وكالة زيتونة، 2021، على الرابط التالي:

https://www.zaitunagency.net/50504/ .

علي فياض، الفقر يُوسّع رقعته في سوريا.. والمحنة تضرب 90٪ من السكان، نون بوست، 2022، على الرابط التالي:

https://www.noonpost.com/content/43872 .

علي فياض، اقتصاد الشمال السوري.. تحدٍّ جاد أمام مشروع «المنطقة الآمنة»، نون بوست، 2022، على الرابط التالي:

https://www.noonpost.com/content/44506 .

«التمويل الأصغر» أداة بنوك صومالية للحد من بطالة الشباب (تقرير)، الأناضول، 2021، على الرابط التالي:

https://cutt.us/3xYQt .

المفاهيم الإدارية، هارفارد بزنس ريفيو، على الرابط التالي:

https://cutt.us/V6gr3 .

أحمد السيد كردي، تعريف المشروعات الصغيرة، كنانة أونلاين، 2015، على الرابط التالي:

https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/777275 .

NMA
for
Contemporary
Research

مركز نما للأبحاث المعاصرة

NMAforContemporaryResearch

www.nmaresearch.com

info@nmaresearch.com